والمشترك كعين والمعرف للعهد والمشترك
اللفظ الواحد لمتعدد المعنى الحقيقي والحقيقة
لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء والمجاز لفظ
مستعمل فيما وضع له ثانيا العلاقة والظاهر ما
دل دلالة ظنية والمؤول لفظ محمول على محتمل
مرجوح والتأويل حمل ظاهر على محتمل مرجوح
والنص ما دل دلالة قطعية كاسماء العدد وقد
يطلق النص على ما يشمل الظاهر كما مر والمفهوم المعنى
من كتاب وسنة والمفسر ما اتضحت دلالته ويسمى المبين
سواء ورد عليه البيان ام استغنى عنه والمحكم المتضح
المعنى وهو قريب مما قبله والمجمل ما لم يتضح دلالته
ومنه المتشابه والتصحيح ما وضع اللفظ له اولا ومنه
قول الحنفية ما ظهر المراد منه ظهورا تاما بالاستعمال
والكناية ما لزم مما وضع اللفظ له اولا منه افادة
المزوم بذكر لازمه كما يعلم من علم البيان وغيره والايماء

لغة التصديق وشرعا التصديق بذلك والاقرار به
وعلى الاول الاقرار شرط لاجراء احكام الدنيا وعلى
الثاني جماعة منهم العلامة ابو الفضل عبد الله بن عبد الله
قال وشرائطه خمسة وعشرون شرطا احدها ان
يعتقد ان الله تعالى موجود لقوله تعالى لموسى عليه السلام
انني انا الله ولان المعدوم لا يصح منه فعل ولا ارادة
ولا غيرها ثانيها ان يعتقد انه واحد لا شريك له
لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ولانه
لو كان معه غيره لما استقام الخلق والامر قد يريد
احدهما ايجاد شيء والاخر اعدامه فلا بد ان يكون
احدهما مقهورا فلا يكون خالقا ولا غالبا فلا يكون
الها ثالثها ان يعتقد انه تعالى لا يشبه غيره لقوله
تعالى ليس كمثله شيء ولان المتماثلين يجري على احدهما
ما يجري على الاخر فلو شابه غيره وجرى على غيره الحدوث
وصفاته النقص لجرى ذلك عليه ايضا فلا يكون الها

Copyright © King Saud University